جلالة الملك يطلع ببني تجيت على برامج التأهيل العمراني لأربعة مراكز قروية بإقليم فكيك

بني تجيت - اطلع صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، اليوم الثلاثاء بالجماعة القروية لبني تجيت، على برامج التأهيل العمراني لمراكز بني تجيت وبوعنان وتالسينت وعين الشعير (إقليم فكيك) ، والتي رصدت لها اعتمادات مالية بقيمة 134 مليون درهم.
وتتضمن هذه البرامج، التي سيتم إنجازها خلال الفترة ما بين 2010 و 2013 ، على الخصوص، مجموعة من المشاريع تشمل إعادة هيكلة وتأهيل عدد من الأحياء ناقصة التجهيز وأشغال التهيئة الحضرية التي تهم بالأساس عمليات تهيئة الشوارع الرئيسية وبعض الساحات العمومية .

ويندرج برنامج تأهيل هذه المراكز ضمن برنامج شامل لتأهيل المدن والمراكز القروية بإقليم فكيك، رصدت له اعتمادات مالية بقيمة 445 مليون درهم .

ويهم هذا البرنامج ، الذي ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس مؤخرا بمدينة بوعرفة مراسم التوقيع على اتفاقية الشراكة الخاصة بإنجازه، كلا من مدينتي فكيك وبوعرفة وتسعة مراكز قروية بإقليم فكيك.

ويساهم في تمويل هذا البرنامج ، الذي تستفيد منه ساكنة تقدر بنحو 130 ألف نسمة، كل من وزارة الداخلية (181 مليون درهم) ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية (158 مليون درهم) ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم المنطقة الشرقية (40 مليون درهم) والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب (35 مليون درهم) ومجلس الجهة الشرقية (16 مليون درهم (والمجلس الإقليمي لفكيك (15 مليون درهم.(

ويأتي وضع هذا البرنامج، في إطار سعي السلطات والمصالح المختصة إلى مواجهة الإشكاليات والإكراهات العمرانية الكبرى التي تعاني منها مدن ومراكز إقليم فكيك، والتي تتمثل أساسا في نمو عمراني غير مهيكل وغير متجانس وضعف أو غياب البنيات التحتية والنقص في المرافق العمومية والاجتماعية وتدني جودة المشهد الحضري والإطار المبني وتدهور وضعية القصور.

كما اطلع صاحب الجلالة ، بنفس المناسبة ، على حصيلة برنامج الكهربة القروية الشمولي بإقليم فكيك، والذي رصدت له اعتمادات مالية بقيمة 124مليون درهم.

ويستفيد من هذا البرنامج، الذي يساهم في تمويله كل من المكتب الوطني للكهرباء (61 بالمائة) والمستفيدون (17 بالمائة) والجماعات القروية المعنية (22 بالمائة)، 45600 نسمة يتوزعون على 8499 أسرة و152 دوارا .

ومع نهاية برنامج الكهربة القروية الشمولي بالإقليم ، سترتفع نسبة السكان المستفيدين منه إلى 92 بالمائة مقابل 53 بالمائة سنة 1996.

كما قدمت لجلالة الملك شروحات حول مشروع كهربة تسعة دواوير بالإقليم ستنتهي الأشغال به في متم الشهر الجاري، والذي رصد له غلاف مالي يصل إلى عشرة ملايين درهم. ويهم هذا المشروع، الذي تستفيد منه 521 أسرة، مد 23 كلم من خطوط شبكة الجهد المتوسط و39 كلم من شبكة الجهد المنخفض ووضع عشر محولات.
واطلع جلالة الملك بالمناسبة ذاتها على حصيلة تقدم أشغال إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية على مستوى إقليم فكيك، والذي يروم إنجاز 408 كلم من الطرق باعتمادات مالية تصل إلى 223 مليون درهم.

ويهم البرنامج ، الذي تساهم في تمويله كل من وزارة التجهيز والنقل (85 بالمائة) والمجلسين الجهوي والإقليمي والجماعات المعنية (15 بالمائة)، بناء 182 كلم من الطرق وتهيئة 226 كلم أخرى.

ويصل طول الطرق التي انتهت الأشغال بها، على مستوى الإقليم، إلى 139 كلم بغلاف مالي بلغ 112 مليون درهم، في حين توجد 78 كلم من الطرق 43) مليون درهم) في طور الإنجاز ، و191 كلم (68 مليون درهم) في طور البرمجة.

ويروم البرنامج الخاص بإقليم فكيك، والذي تستفيد منه ساكنة تصل إلى 19 ألف و500 نسمة، فك العزلة عن تسع جماعات قروية، وربط جماعات الإقليم بالمحاور الطرقية الرئيسية، إلى جانب تحسين مؤشرات الولوج من 58 بالمائة إلى 83 بالمائة في أفق سنة 2012 .

واطلع جلالة الملك كذلك على البرنامج الوطني لتنمية المناجم الصغيرة، الذي يجعل من هذه الأخيرة محورا استراتيجيا في السياسة المعدنية الوطنية من أجل تحقيق تنمية مستدامة. ويروم هذا البرنامج تأهيل الاستغلالات المعدنية الصغيرة القائمة قصد تحويلها إلى مناجم صغيرة مهيكلة، وإنعاش التشغيل في مختلف المناطق المعدنية وخلق ثروات على الصعيد المحلي، والمساهمة في تقليص مستوى الفقر لدى الساكنة القروية والحد من الهجرة القروية، والرفع من حظوظ اكتشاف مكامن قابلة للاستغلال على المستوى الصناعي.
يذكر أن قطاع المناجم الصغيرة، الذي يبلغ عدد الرخص به 1500 رخصة ويوفر 12 ألف منصب شغل، يمثل 42 بالمائة من الإنتاج المعدني الوطني) دون احتساب الفوسفاط) ، بإنتاج يصل إلى 700 ألف طن سنويا. وتبلغ قيمة مبيعات القطاع 275 مليون درهم أي ما يمثل 22 بالمائة من المبيعات الوطنية دون اعتماد الفوسفاط.

وفي أفق تفعيل مضامين البرنامج الوطني لتنمية المناجم الصغيرة، أبرمت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة اتفاقية شراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجهة الشرقية بقيمة مليون و500 ألف درهم وأخرى مع مجلس جهة سوس ماسة درعة بقيمة أربعة ملايين و500 ألف درهم. وتهم هاتين الاتفاقيتين اقتناء معدات خاصة بالاستغلال المعدني ولوازم الوقاية الفردية والتكوين بالمدارس التابعة للوزارة من طرف مختصين وتوفير البنية التحتية من ماء وطاقة ومسالك.

وإثر ذلك ، أشرف جلالة الملك على تسليم معدات منجمية لفائدة صناع منجميين تقليديين تهم معدات للاستغلال المنجمي ولوازم الوقاية الفردية الخاصة بهذا الاستغلال .